إسهامات برامج التعليم العالي في تطوير البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة

دراسة ميدانية على مستوى معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية - جامعة سوق أهراس-

[1] بن يوب عبد العلي، [2] سهايلية شكري، [3] سهايلية رفيق

[1،2] معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة سوق أهراس.
[3] معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة الجزائر03.

تاريخ الاستلام: **تاريخ النشر:**

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطور التعليم العالي في الجزائر وهذا منذ الاستقلال، مع الإشارة إلى مدى تحقيق الأهداف العامة التي من المفروض أن يحققها التعليم العالي، مستندين بذلك لآراء أعضاء هيئة التدريس فيما يخص طبيعة المشاكل والتحديات التي تواجه التعليم العالي، وقد أسفرت الدراسة عن العديد من النتائج منها:

أن الجامعة ليست محطة تزود بالعلم والمعرفة فقط، بل إن دورها أسمى من ذلك وهي أن تجعل من التعليم الجامعي يرقى إلى مصاف التعليم العالي في جميع دول العالم، وأن يحقق التطور الدوري إلى الأمام في كل موسم، وفي الإطار نفسه وجد الباحث أن الحريات والحقوق الجامعية المتاحة هي فضاء للنقاش والتطوير المعرفي والتبادل الثقافي وترسيخ المبادئ الوطنية والعمل على بناء العلاقات العلمية الناجحة، وغياب هذه العلاقات يعرقل تطور التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي- البحث العلمي- التقييم- التقييم الاجتماعي- التقييم الخارجي.

Abstract

The study studying with at identifying the extent of the development of higher education in Algeria, and this since independence, with reference to the extent to which the general objectives that should be achieved by higher education, based on the views of faculty members regarding the nature of the problems and challenges facing higher education. Several results number:

That the university is not a station provided with science and knowledge only, but its role is higher than that is to make the university education ranks in the ranks of higher education in all countries of the world, and to achieve the progress of the league forward in each season, The available space is a space for discussion and development of knowledge and cultural exchange and the consolidation of national principles and work to build successful scientific relations, and the absence of these relations hinder the development of higher education.

key words:

Higher teaching - Scientific Research - Evaluation - Social Evaluation - External Evaluation.

مقدمــة وإشكاليــة البحــث:

إن التقدم التكنولوجي والعلمي خلال القرنين الأخيرين ما هو إلا بفضل التطورات الهائلة في مختلف مجالات العلوم والمعرفة، والتي كانت الجامعة ولا تزال المحرك الأساسي لها، ونظرا للدور الذي لعبته الجامعة في تحقيق هذه المنجزات في الدول الشمالية، فقد سعت أيضا دول الجنوب إلى إنشاء جامعاتها وتزويدها بشتى الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية، وكانت مهمة الجامعة الأساسية إنتاج وتطوير المعرفة، وتحقيق متطلبات المجتمع.

كما نعتقد أن التعليم هو أحد المحركات الأساسية للتنمية، ومصدر للمعارف، إذ يعتبر الأداة الفعالة لنقل الخبرة الثقافية والتقنية التي أنتجتها الإنسانية عبر مسيرتها التاريخية الطويلة، وكان لا بد من أن تكتسي المنظومة التعليمية بنيتها الأساسية ومرافقها أهمية كبيرة في المجتمعات، وتفعيلا مركزا من أصحاب القرار بناء على تخطيط محكم ومبرمج بدقة، من شأنه تحسين التعليم وتطويره لحماية التراث الحضاري والذاتية الإسلامية في ظل العولمة.

ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها التعليم في دول حديثة العهد بالاستقلال مثل الجزائر، فقد حظيت بالدعم على كافة المستويات، فانعكس ذلك على التطور الكمي الهائل لمنظومة التعليم العالي، وأصبح عدد الأساتذة بعدد الآلاف والطلبة بمئات الآلاف في ظرف قصير نسبيا، وكان لابد أن يواكب هذا التطور الكمي للمؤسسات تطورا في الهياكل التنظيمية، وإصلاحا على مستوى التسيير الذي يعد الجانب المهم لأي مؤسسة فكان لابد من إصلاح المنظومة الخاصة بالتعليم لمواكبة هذا التطور الكمي السريع والتحولات السريعة في العالم، ومواكبتها للتغلب على المصاعب المنجرة عنها.

ويعتبر البحث العلمي عنصرا هاما من عوامل الخلق والإبداع المعرفي وتحقيق التقدم التكنولوجي ومن خلال البحث العلمي يستطيع الإنسان إكتشاف المجهول وتفسيره لصالح المجتمع بما يحقق التنمية والازدهار في مجالات الحياة كافة.

ولهذا سوف نحاول في هذه الدراسة المتواضعة دراسة تطور التعليم العالي في ظل المشاكل والتحديات العالمية، ومعرفة وجهة نظر الأساتذة حول الأوضاع والأجواء المختلفة للجامعة والتعليم العالي فيما يخص عملية التدريس والتسيير والبحث العلمي باعتبارها من أحد الجوانب المهمة في عمليات التطوير المستمر وفق حاجيات التنمية ومتطلبات المجتمع في كافة المجالات، فالهدف الأساسي من هذه الدراسة هو محاولة الإجابة عن التساؤل التالي:

هل السياسة المنتهجة في التعليم العالي الجزائري تؤدي إلى رصد الواقع ورؤى التطوير ؟

ويندرج ضمن التساؤل العام التساؤلات الفرعية التالية:

* ماهو تقدير الأساتذة للتدريس والتسيير والبحث العلمي في معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية.

*هل لكل من الأقدمية والتخصص علاقة في تحديد مواقف أساتذة التعليم العالي من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية؟

*هل إصلاح التعليم العالي الجديد يمكن من تحقيق الأهداف العامة المسطرة من وجهة نظر الأساتذة؟

- الفرضيــات:

- الفرضيــة العامــة:

تحقيق الجامعة الجزائرية لأهدافها مرهون بمدى تطوير التدريس والتسيير والبحث العلمي والإصلاحات.

- الفرضيــات الجزئيــة:
تقدير الأساتذة للتدريس والتسيير والبحث العلمي في معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية ذو مستوى متوسط.
* لكل من الأقدمية والتخصص علاقة في تحديد مواقف أساتذة التعليم العالي من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
* إصلاح التعليم العالي الجديد يمكن من تحقيق الأهداف العامة المسطرة من وجهة نظر الأساتذة.

- أهــداف الدراســة:
يمكننا حصر أهداف الدراسة في النقاط التالية:
* دراسة مدى تطور التعليم العالي في الجزائر وهذا منذ الاستقلال.
* دراسة مدى نجاح التعليم العالي في الجزائر في تحقيق الأهداف العامة التي من المفروض أن يحققها التعليم العالي.
* دراسة آراء أعضاء هيئة التدريس فيما يخص طبيعة المشاكل والتحديات التي تواجه التعليم العالي.
* دراسة اتجاهات أعضاء هيئة التدريس فيما يخص مدى استجابة الإصلاحيات الحالية للاستجابة إلى التحديات الحالية للتعليم العالي.

- مصطلحات البحث:

- البحــث العلمــي:
كما يعرفه " فوضيل دليو "البحث العلمي على أنه المصدر الأساسي للخبرة والمحور الأساسي الذي يدور حوله النشاط الثقافي والمهمة الأولى له هي توصيل الأخلاق والمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية.(فوضيل دليو وآخرون، 2001، ص78).

- التعريــف الإجرائــي للبحــث العلمــي :
هو المرحلة المتقدمة والمتخصصة من البحث يتلقاها الطالب أثناء المرحلة الجامعية، يتعلم خلالها مناهج وأساليب البحث العلمي وطرق البحث بأنواعها وهو المسؤول عن تقديم البحوث الأكاديمية والتي من خلالها تتخذ أهم القرارات من الجهات المختصة.

- التعليــم العالــي:
هو التعليم الذي يتعلق بموضوعات معقدة بالغة الأهمية للباحثين، في حاجة إلى دقة بالغة في علم المناهج، وهو المسؤول عن ارتفاع مستوى معرفة الطلاب (طه محمود،2003، ص26).

- التعريــف الإجرائــي للتعليــم العالــي:
هو المرحلة الأولى من الدراسة في الجامعة والتي يتوجه لها الطلبة أثناء حضور الصف، لتلقي كافة مناهج البحث والدروس المتخصصة التي من خلالها يصبح الطالب إطارا ذو كفاءة علمية ومهنية في مجال تخصصه، بالإضافة إلى الزاد العلمي الذي يحصله خلال فترة التعليم العالي.

- تعريــف التقييــم:
إصدار حكم على قيمة الأشياء أو الأفكار أو الجوانب أو الاستجابات لتقدير مدى كفاية هذه الأشياء ودّقتها وفاعليّتها، على أن يتمّ هذا الحكم في ضوء مستوى أو محكّ أو معيار معيّن، ويتمّ تقييم التلميذ في ضوء المستويات المحدّدة من قبل مثل: ضعيف، مقبول، جيّد، جيّد جدّاً، ممتاز(حمادات محمد،2007، ص85).

- التعريــف الإجرائــي للتقييــم :
هو التقدير والقياس الداخلي والخارجي للتعليم العالي والبحث العلمي من حيث البحث والتدريس والتسيير كأهداف سياسية ومدى نجاحها من خلال مخططات الإصلاح في منظور الأساتذة.
*** التقييم الخارجي :**
هو قياس مدى قدرة التعليم العالي والبحث العلمي على تلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، من الكفاءات والكيفية التي يتم بها استغلال الكفاءات من طرف المجتمع في عالم الشغل.
*** التقييم الاجتماعي :**
يعني إحداث الفرق بين عدة أنظمة والاختيار فيما بينها أي الاختيار بين إختلالات عديدة من وجهات نظر في هذه الأنظمة والقيم.
-الدراسات السابقة
- دراسة راضية بوزيان سنة 2010، تحت عنوان: "واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة بمؤسسات1 التعليم العالي الجزائرية . "وقد هدفت الدراسة، إلى تحديد متطلبات ومعوقات تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي. وقد كشفت نتائج الدراسة ، فيما يتعلق عن أهم المتطلبات: ضرورة دعم وتأييد الإدارة العليا لنظام إدارة الجودة ترسيخ ثقافة الجودة بين جميع الأفراد، مشاركة جميع العاملين، التعليم والتدريب المستمر لكافة الأفراد وتفويض الصلاحيات. أما عن المعوقات فأهمها :عدم ملائمة الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسات التعليمية والثقافة التنظيمية التي تتفق ومتطلبات تطبيق مدخل إدارة الجودة وذلك على مستوى الأبعاد الثقافية التنظيمية (القيادة، الهياكل والنظم، التحسين المستمر والإبداع)، المركزية في اتخاذ القرارات، ضعف الكوادر المدربة والمؤهلة في مجال إدارة الجودة، عدم ملائمة جودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب ومستوى جودة الخدمة التي تتفق مع رغباتهم وتوقعاتهم، عدم الربط بين الكليات بالجامعة وقطاعات سوق العمل ومقاومة التغيير سواء من العاملين أو من الإدارات.
- دراسة شيراز محمد الطرابلسية سنة 2011، تحت عنوان: "إدارة جودة الخدمات التعليمية 1 والبحثية في مؤسسات التعليم العالي . "وقد هدفت الدراسة، إلى التعرف على مدى توفر وتطبيق مجالات التقويم الذاتي ومعايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي السورية، كمؤشرات على جودة الخدمات التعليمية والبحثية وعلى أداء المؤسسات في ظل وجود هيئة وطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، استنادا إلى آراء عينة ممثلة من أعضاء الهيئة التدريسية وطلاب الدراسات العليا في الجامعات الحكومية السورية. وقد كشفت أهم نتائج الدراسة ، عن تدني مستوى تطبيق مجالات التقويم الذاتي المتمثلة بـ: الرسالة، أعضاء هيئة التدريس، التعليم، البحث العلمي، الموارد والإنفاق، أما مجال الإدارة فكان مستوى التطبيق فيه متوسطا وفقا لأعضاء هيئة التدريس. وقد أوصت الباحثة بضرورة إنشاء هيئة وطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.
- دراسة (Maria PALOU OLIVER وJ.J. MONTAÑO وM.J. MAIRATA) سنة 2012 بعنوان " le rôle des systèmes d'assurance qualité (AQ) Qualité et contexte actuel et les perspectives d'avenir des systèmes "d'assurance qualité dans les universités espagnoles والتي هدفت إلى تحليل واقع تطبيق نظام ضمان الجودة وآفاقه في الجامعات الاسبانية، من خلال استجواب مسؤولي الجودة بالجامعات محل الدراسة، وقد أظهرت النتائج عن وجود خلايا لضمان الجودة في الجامعات وعن تطور وظائفها وتنوعها من مجرد توفير معلومات لوحدات

التقييم الداخلية والخارجية إلى السهر على التطبيق المستمر لنظام ضمان الجودة، كما كشفت الدراسة عن وجود جملة من المعوقات والمتطلبات، نذكر منها عدم وجود - في بعض الحالات - مسؤول لضمان الجودة، الحاجة للتحديد الدقيق لسياسة الجودة وأهدافها، الحاجة لتحديد ووضع الإجراءات، نقص الأفراد،...كما أظهرت الدراسة أن المختصين في إدارة الجودة، الحاجة للموارد التكنولوجية نظام ضمان الجودة يعد أحد أهم العناصر التي تضمن لمؤسسات التعليم العالي الاسبانية التكيف بنجاح مع الفضاء الأوروبي للتعليم العالي.

إجـراءات البحـث الميدانيــة:

- **منهجيــة البحـث المتبعــة:**

يمثل المنهج في البحث العلمي مجموعة من القواعد والأسس التي يتم وضعها من أجل الوصول إلى الحقيقة، وتكون هذه الأسس منهجية وبمثابة المرشد الذي ينتابه الباحث حتى تتسم دراسته بالدقة والموضوعية، ويتم اختيار المنهج المناسب لدراسة ما حسب طبيعة هذه الدراسة، ومن خلال طرح الظاهرة المدروسة (وجيه محجوب ، 1988، ص153).

ولما كانت طبيعة الموضوع المدروس هي التي تحدد نوع المنهج المتبع، ولما كنا بحاجة إلى وصف ظاهرة معينة وجمع بيانات ومعلومات حولها، وتحليل نتائج تلك البيانات قصد مقارنتها فيما بينها وإصداره لأحكام عليها ففي إطار هذا النوع من الدراسات اعتمدنا **المنهج الوصفي بالنمط التحليلي** لاعتبارات خاصة بطبيعة الدراسة ومتطلباتها، حيث يعتبر المنهج الوصفي من المناهج المستخدمة في دراسات مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، فقد كان إ عتمادنا على هذا المنهج للمعطيات التي فرضتها طبيعة الدراسة والذي يعرف بأنه "الطريقة المنتظمة لدراسة حقائق راهنة بظاهرة أو بموقف أو أفراد أو أحداث أو أوضاع معينة بهدف اكتشاف حقائق جديدة، أو تحقق من صحة حقائق قديمة وآثارها والعلاقات التي تتصل بها وتفسرها وكشف الجوانب التي تحكمها" (عمار بوحوش ، 1995، ص67).

مجتمــع الدراســة:

يتكون مجتمع الدراسة من الأساتذة الذين يزاولون مهامهم بمعهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس.

العينــة وكيفيــة استخراجهــا:

العينة هي النموذج الذي يعتمد عليه الباحث في إنجاز عمله الميداني، وبالنسبة لعلم النفس وعلوم التربية فإن العينة تكون عبارة عن العنصر البشري (وجيه محجوب ، 1988، ص 157).

وبالنظر إلى تنوع الموضوع الذي يكون مجتمع عينته هم الأساتذة فقد تم اختيار" العينة الوضعية " لأنها:

-لا تتطلب بالضرورة أن تكون العينة من النوع الاحتمالي، وذلك بالنظر إلى مجتمع العينة المكون من الأساتذة .

-أن هذا النوع من العينة بالنظر إلى إنشغالات الأساتذة يمكن أن يريح عدد كبير من الصعوبات خاصة في حالة عدم إرجاع الاستمارات.

-تم اللجوء إلى هذه العينة لأنه يبقى فيها اختيار أفراد العينة قائما على العرض . والعينة العرضية هي تلك المعاينة غير الاحتمالية التي تواجه صعوبات أقل أثناء انتقاء العناصر، ولأنه لا توجد هناك وسيلة لتقييم الأخطاء، كذا لأننا لا نعرف الأشخاص المبدعين من العينة والإمكانية الوحيدة لإجراء مقارنة تكون غير مباشرة حيث تستلزم هذه العملية العينة العرضية لأنها لا تتضمن أخطاء كثيرة (موريس أنجرس، 2004، ص304).

ويتم عرض العينة في الجدول الموالي حسب الأقسام:

الجدول رقم (1) يوضح توزيع الأساتذة في المعهد حسب الأقسام والرتب

الرتبة الأقسام	أستاذ محاضر	مكلف بالدروس	أستاذ مساعد	مؤقت	المجموع	النسبة
التعليم الأساسي	2	10	08	5	25	%67.56
التخصصات	3	5	2	2	12	%32.43
المجموع	5	15	10	7	37	%100

هذا الجدول يبين توزيع الأساتذة المبحوثين المقدرين بـ 37 أستاذا حسب الرتب وتشير التوزيعات إلى أن عدد الأساتذة المحاضرين ب 5 أستاذ محاضر، وعدد الأساتذة المكلفين بالدروس 15 أستاذ، بينما عدد الأساتذة المساعدين 10 أستاذ، كما وجدنا أيضا 7 أساتذة من العينة المستهدفة المؤقتين. وعليه تشير النسب المئوية الخاصة بتوزيع رتب الأساتذة حسب التخصص إلى التقارب فنجد النسبة 67.56% في قسم التعليم الأساسي و نسبة 32.43% في قسم التخصصات.

وعليه سيكون اعتمادنا لهذا الجدول في تحليلنا لكل البيانات الخاصة بالتعليم العالي من خلال معرفة التباين والاختلاف في الآراء حسب تخصص الأساتذة، بالإضافة إلى معرفة مراحل التطور وأهدافه وأشكاله ومشاكله على المستوى الكيفي والكمي في بعض التخصصات الموزعة حسب الجدول على مستوى معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس.

أدوات الدراســـة:

استعنا بالأداة المهمة الأساسية في دراستنا والمتمثلة في أداة الإستبيان، والتي استخدمناها في جمع المعلومات من العينة المبحوثة في إطار إنجازنا للجانب التطبيقي لهذا البحث.

بحيث يقول الدكتور جودة محفوظ وظاهر الكلالدة الاستبيان على أنه " مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة ترسل لأشخاص معينين عن طريق البريد أو يجرى تسليمها باليد تمهيدًا للحصول على أجوبة متعارف عليها لكنها غير مدعمة بحقائق " (جودة محفوظ ، 2004، ص34).

وحول نوع الاستمارة المستعلمة في بحثنا هذا سنعتمد على استمارة الاستبيان التي سوف توزع على الأساتذة في الأقسام ويترك الوقت الكافي للأستاذ في ملئها وإعادتها كما أن هناك من الأساتذة من قام بملأ الاستمارة أمام الباحث مما أمكن من الملاحظة الطبيعية لردة فعل وكذا مختلف السلوكات أثناء الملأ.

كما قمنا بتقسيم الاستمارة إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

* قسم أول يحتوي بيانات عامة وشخصية حول المبحوث يتعلق بالأساتذة.
* قسم ثان خاص بأسئلة جزئية تتعلق بالفرضية الأولى للبحث.
* قسم ثالث خاص بأسئلة جزئية تتعلق بالفرضية الثانية للبحث.
* قسم رابع خاص بأسئلة جزئية تتعلق بالفرضية الثالثة للبحث.

وقد قمنــا فــي وضــع الاستمــارة فــي شكلهــا النهائــي وفقــاً للخطــوات التاليــة:

- عرض الاستبيان على بعض الأساتذة المختصين في مجال علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، وذلك للتحقق من صدق المحتوى وملائمة المقياس لتساؤلات الدراسة الحالية.

2- إجراء اختبار صدق الاستبيان لمعرفة صدق للعبارات.

- التأكد من ثبات الاستبيان وذلك بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار على عينة قوامها (10) مفحوص من مجتمع العينة.

الملاحظــة:

وهي تقنية مباشرة للتقصي تستعمل عادة في مشاهدة مجموعة ما بصفة مباشرة وذلك بهدف أخذ معلومات كيفية من أجل فهم المواقف والسلوكات (رشيد زرواتي،2004، ص148). وتنقسم بطبيعتها إلى قسمين الملاحظــة البسيطــة ويقصد بها ملاحظة الظواهر التي تحدث تلقائيا من ظروفها العادية، دون إخضاعها للضبط العلمي.

الملاحظــة المنظمــة وهي عبارة عن تسجيلات متكررة للسلوكات الملاحظة من فترة لأخرى، مع الدقة وضبط القياس بهدف التنبؤ بها.

ومن خلال عرض هذه الأنواع نرى أن الملاحظة البسيطة هو ما يتناسب مع طبيعة موضوعنا لذلك سنركز على هذا النوع من الملاحظة في دراستنا.

الدراســة الاستطلاعيــة:

لقد قمنا بدراسة استطلاعية بهدف التعرف على أهم المحاور التي تشغل العاملين في حقل التدريس في معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة سوق أهراس، وكانت عبارة عن مقابلات أثرنا فيها موضوع البحث وطرحه للمناقشة مع عدد من المتخصصين، وقد أسفرت المناقشات والمقابلات عن وجود تحمس شديد لموضوع البحث كما ساعدتنا على تحديد محاور الاستمارة وعباراتها وذلك في الفترة الدراسية.

فالغاية من هذه الدراسة الاستطلاعية هو التقرب أكثر والتعرف على كل ظروف العمل حتى يأخذ الباحث فكرة أكبر، وكذلك معرفة مدى ملائمة أدوات البحث للموضوع المراد قياسه (مزار أمين، 2001، ص88).

عرض النتائج وتحليلها

7. عرض وتحليــل نتائــج المتعلقــة بالفرضيــة الأولــى:

الجدول رقم (2) يوضح محتوى برامج المواد الدراسية وكيفية تحديده حسب مايراه الأساتذة

محتوى المواد تحديد المواد		متكيفة مع التطورات المعرفية		ذات أهمية علمية		المجموع الكلي	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
بصورة أساسية من طرفكم	نعم	6	%28.57	9	%56.25	15	%40.54
	لا	2	%9.52	1	%6.25	3	%8.10
بصورة أساسية من طرف الوصاية	نعم	12	%57.14	2	%12.5	14	%37.83
	لا	1	%4.76	4	%25.00	5	%13.51
المجموع		21	%100	16	%100	37	%100

يبين الجدول أن المواد ومحتوى البرامج التعليمية محددة بصورة أساسية من طرف الوصاية، وأجاب الأساتذة المبحوثين على أنها متكيفة مع التطورات المعرفية بنسبة تقدر ب 57.14% **من** إجابة الأساتذة المبحوثين، في حين نجد نسبة مئوية ضئيلة فقط من أجابت بأن محتوى البرامج المحدد من طرف الوصاية لا تتكيف مع التطورات المعرفية بنسبة 4.76%.

أما إجابة الأساتذة المبحوثين حول محتوى البرامج المحددة من طرف الوصاية على أنها ذات أهمية عملية ومهنية فكانت النسبة المئوية في ذلك تقدر ب 56.25% وتمثل النسبة المئوية

12.5% إجابة الأساتذة المبحوثين بأن محتوى البرامج المحددة من طرف الوصاية ليست ذات أهمية عملية ومهنية للطالب، ومن المبحوثين من اعتبروها ذات أهمية بنسبة 6.25% فقط.
وكتحليل بسيط للجدول رقم (2) تبين لنا أن محتوى البرامج المحددة من طرف الوصاية متكيفة مع التطورات المعرفية، إلا أنها ليست ذات أهمية عملية ومهنية للطلبة.

الجدول رقم (3) يوضح درجة التنسيق بين الدروس النظرية والتطبيقية حسب مايراه الاساتذة

التنسيق بين الدروس النظرية والتطبيقية		التكرار	النسبة
نعم	بصورة كبيرة	12	%32.43
	نوعا ما	6	%16.21
	بصورة متوسطة	8	%21.62
	بصورة ضعيفة	2	%5.40
لا	/	9	%24.32
المجموع	/	37	%100

يتبين من خلال الجدول أن أعلى نسبة من الأساتذة أقرت بالتنسيق بين الدروس النظرية والتطبيقية بنسبة تقدر ب 32.43% بصورة كبيرة، تليها التنسيق بصورة متوسطة بنسبة 21.62%، ثم ينعدم التنسيق حسب رأي مجموعة أخرى من الأساتذة بنسبة تقاربها تقدر ب 16.21% ، ومجموعة أخرى ترى أنه يوجد التنسيق بصورة ضعيفة 5.40% . نستنتج من هذا الجدول بأن التنسيق بين المحاضرات والدروس التطبيقية هي ضرورة علمية تطور قدرات الطالب والأساتذة معا، فالأستاذ بالاحتكاك مع المحاضرين من لهم خبرة في الميدان يكسبه طرائق التعليم المختلفة، والطالب يستفيد من إزالة إبهام كبير من أمامه، فيما يخص المقياس ويضمن التطوير في البحث فضلا عن الجودة المضمونة وفرض العمل على الطلبة عن طريق التقليل من الغياب خاصة في المحاضرات.

الجدول رقم (4) يوضح مشاكل التدريس في التدرج من وجهة نظر الاساتذة

التكرار والنسب مشاكل التدريس على مستوى التدرج	التكرار	النسبة
سوء التسيير والتوجيه	07	%18.91
قلة الأساتذة	10	%27.02
مستوى الطلبة منخفض	02	%5.40
إعداد الطلبة العالية	08	%21.62
عدم كفاءة الأساتذة	04	%10.81
عدم اهتمام الطلبة	01	%2.70
قلة الوسائل	05	%13.51
المجموع	37	%100

تقارب النسب فيما يخص مشاكل التدريس فيما بعد التدرج وهو ما يتضح من خلال الجدول رقم (7) في أعلى نسبة التي تقدر ب 27.02 %، فيما يخص قلة الأساتذة، لتأتي نسبة 21.62% لكل أعداد الطلبة العالية، من بعدها تأتي نسبة 18.91% سوء التسيير والتوجيه، ومشكلة عدم اهتمام الطلبة بنسبة 2.70% .
يمكن من خلال الجدول ترجمة عمق المشاكل التي تسجلها انتباه الأساتذة في التدريس لما بعد التدرج وتقارب النسب الواضح ينقل مدى تأثير كل مشكل في العملية التدريسية، إلا أن قلة المراجع المتخصصة يعكس الأزمة التي تعيشها المكتبة الجامعية في عملية انتقاء الكتب والمراجع وفق ما يحتاجه الطالب في مواضيعه المحضرة وبحوثه، كما أن قلة التشجيع من

خلال الاهتمام بالطالب في هذه المرحلة بالذات كونها تعتبر مرحلة انتقالية من حياة التعليم إلى البحث العلمي تستوجب إيلاء الاهتمام للطلبة الباحثين.

8. عرض وتحليـل البيانــات المتعلقــة بالفرضيــة الثانيــة

الجدول رقم (5) يوضح مدى تحقيق التعليم العالي لتنمية مواهب وقدرات الشباب على التفكير والإبداع حسب مايراه الأساتذة

التكرارات والنسب المستويات	التكرار	النسبة
عال	02	%5.40
عالي نوعا ما	03	%8.10
متوسط	13	%35.13
تحت المتوسط	11	%29.72
ضعيف	08	%21.62
المجموع	37	%100

نرى في الجدول رقم (5) أن أعلى نسبة من الأساتذة 35.13% ترى بأن التعليم العالي يحقق تنمية مواهب وقدرات الشباب بمستوى المتوسط، وبعده تأتي نسبة 29.72% للذين أجابوا بمستوى تحت المتوسط ، ليليه بعد ذلك نسبة 21.62% في المستوى الضعيف، ثم تأتي الإجابة متباينة بنسبة 8.10% للمستوى العالي نوعا ما و 5.40% للمستوى العالي.

لم تبتعد النسب كثيرا عن بعضها فيما تباينت الإجابات بتباين الاحتمالات فقد جاءت الفروق بين الإجابات ضئيلة جدا وهو ما يمكن قراءته في النسب بين كل نسبة وأخرى، وهو ما يعكس غموض دور التعليم العالي في تحقيق الهدف المسطر الذي يرى بعض الأساتذة أنه لم يتحقق على عكس النسبة الأقل ويمكن استنتاج أن طبقة وفئة الطلبة لا تعكس الهدف في التفكير والإبداع على المستوى المطلوب، إلا بشيء قليل.

9. عرض وتحليـل نتائــج المتعلقــة بالفرضيــة الثالثــة

الجدول رقم (6) يبين وجهة نظر الأساتذة حول ما إذا كان النظام الجديد LMD أصلح من النظام القديم

التكرار والنسب الإجابات	**التكرار**	**النسبة**
نعم	22	%59.45
لا	09	%24.32
لا أعلم	06	%16.21
المجموع	37	%100

نقرأ في الجدول أعلى نسبة بنعم، وتقدر ب 59.45%، وتليها بعد ذلك الإجابات بلا بنسبة تقدر ب 24.32%، ثم تليها في الأخير الإجابات ب لا أعلم بنسبة تقدر ب 16.21% ونظرا إلى حداثة تطبيق هذا النظام في الجامعة الجزائرية إلا أن الأساتذة المبحوثين يعتبرونه نظام أصلح من النظام الكلاسيكي بنسبة مئوية 59.45% وعلى غرار ذلك نجد نسبة مئوية مقدرة ب 24.32% بالنسبة للأساتذة المبحوثين الذين أدلوا بعدم صلاحية هذا النظام واعتبروه بأنه نظام غير ناجح حسب ما صرحت به العديد من الجامعات الغربية، وكما أن هذا النظام لم يأت بالجديد واعتبروا أن المشاكل التي يتخبط فيها النظام الكلاسيكي هي نفسها المشاكل التي يعاني منها أيضا نظام LMD.

الجدول رقم (7) يبين مدى تحقيق النظام الجديد لأهداف التعليم العالي من وجهة نظر الأساتذة

التكرار والنسب أهداف النظام الجديد LMD	التكرار	النسبة
إعادة الإصلاح الشامل والمعمق للتعليم العالي	12	%32.43
مواكبة التحولات السريعة	18	%48.64
إشراك الجامعة الجزائرية في التنمية المستدامة	05	%13.51
تمكين الجامعة الجزائرية من أجل أن تصبح أكثر صدى في الجانب الثقافي والعلمي والإبداعي	02	%5.40
المجموع	37	%100

إن تحليل النسب البسيطة للجدول تشير إلى أن نظرة الأساتذة المبحوثين لإصلاح التعليم العالي المتمثلة في النظام الجديد LMD فيما يخص تحقيقه لأهداف التعليم العالي أنه يواكب التحولات السريعة بنسبة48.64% ، ثم تليها مباشرة نسبة 32.43% إعادة الإصلاح الشامل والمعمق للتعليم العالي أما نسبة 13.51% فهي تشير إشراك الجامعة الجزائرية في التنمية المستدامة، وأقل نسبة مئوية تشير إلى 5.40%
فقط فيما يخص هدف تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح أكثر صدى في الجانب الثقافي والعلمي والإبداعي.
وما يمكن تحليله فيما يخص هذه الأهداف أن العالم المعاصر، حيث التفجر السكاني والمعرفي والثورة العلمية والتكنولوجية أخذت به، وعملت العديد من الدول ومن بينها الجزائر على تفحص الأنظمة التعليمية والتربوية بحثا عن موقع الخلل والاضطراب والقصور وانعكست على مراجعتها بهدف تجديدها وتطويرها

الجدول رقم (8) يوضح مقدرة وكفاية الأساتذة في تطبيق نظام LMD حسب الأقسام

الإجابة الأقسام	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
التعليم الأساسي	07	%33.33	12	%75.00	19	%51.35
التخصصات	14	%66.66	04	%25.00	18	%48.64
المجموع	21	%100	16	%100	37	%100

نقرأ في الجدول أن إجابات الأساتذة تقارب بشكل كبير جدا بين الإجابات" بنعم" و"لا"، فقد جاء قسم التخصصات الرياضية في النسبة الأولى لإجابة نعم بنسبة **66.66**% وذهب نسبة 25.00% للإجابة بلا، ثم بعد ذلك قسم التعليم الأساسي بنسبة قريبة جدا في الإجابة بنعم 33.33% وبنفس النسبة في الإجابة بلا وهي 75.00%.
نستنتج من الجدول أن الأساتذة على استعداد كاف لتطبيق نظام LMD بينما بقية الأساتذة اختلفوا بنسبة ضئيلة جدا تكاد لا تحدث الفارق وهو ما يفسر خوف بعض الأساتذة من هذا النظام الجديد يرجعه أغلبهم إلى الغموض الذي يكتنفه مع عدم التحضير البشري والمادي القوي لتطبيقه.

- النتائــج المتعلقــة بالفرضيــات:

أولا :النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: تقدير الأساتذة للتدريس والتسيير والبحث العلمي في معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية ذو مستوى متوسط.

إتضح من خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع الأساتذة ومن إجاباتهم على أسئلة الاستمارة المتعلقة بالفرضية الأولى أن تقدير الأساتذة فيما يخص التدريس والتسيير والبحث هو ذو مستوى متوسط حيث نجد إجابات الأساتذة في معظمها قد دعمت هذا الاتجاه فمن خلال الإجابات فيما يخص السؤال الأول أن التقنيات البيداغوجية هي غير متطورة جدا وتنحصر في السبورة والطباشير بينهما مستوى التدريس يتناسب ومحتوى المقررات ومعظم المعارف والتخصصات وهي نفسها إجابات الحالات الباقية.

وقد جاءت إجابة الحالات حول التسيير أنه يعاني من الفوضى وهو ما جاء في إجابة الحالة رقم(1) حول عدم التنسيق بين الأقسام مما يؤدي لتكرار النشاطات العلمية وكذا عدم كفاءة العمال والإداريين والمسيرين في الأقسام والكليات بينما تكون الإجابات في السؤال رقم (9) متوافقة بين جميع الحالات وهو أنه توجد خطة للبحث العلمي ولكن يتم تنفيذ بعضها، وهي نفس الإجابة لدى جميع الحالات الأخرى (4، 5 ،6 ،7 ،8 ،9 ،10)، أما عن إجابات الحالات فيما يخص المشاكل التي تواجه الدراسات العليا فقد لاحظنا أن الحالات استعملت في معظمها تعبير الكثرة عن المشاكل وكانت في معظمها تدور حول الإشراف والإمكانيات المالية والضعف في التعامل مع اللغات، وقد جاء عند الحالات (3، 5، 6) أنه يلاحظ تنظيم واضح وترابط للمسؤوليات الإدارية للعاملين بالجهاز الإداري الذي يعتبر ذو مستوى متواضع وأنه بحاجة الى تأكيد دوره بشكل فعال في جميع مقررات القسم.

وقد أجابت الحالات حول ما إذا كانت هناك خطة للبحث العلمي على مستوى الكليات والأقسام بأنه توجد خطة مناسبة وتم تنفيذ بعضها ونستطيع أن نستنتج من إجابات الحالات أن التدريس أفضل مستوى من التسيير والبحث ويكون ذلك راجعا لمجهودات الأساتذة الشخصية في نقل المعلومة للطالب بالمستوى المطلوب.

ثانيا :النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

"لكل من الأقدمية والتخصص علاقة في تحديد مواقف أساتذة التعليم العالي من الأهداف الاقتصادية" والاجتماعية لا توجد فروقات كبيرة في إجابات الأساتذة من حيث علاقة الأقدمية في تحديد مواقفهم فيما يخص الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث أجابت الحالات (2 ،3 ،6 ،7 ،8) أن المستوى العام في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية في المستوى تحت المتوسط كما أن سياسة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية في طريقها نحو النجاح فيما يخص تقدم الجانب المعرفي.

بينما كانت إجابات الأساتذة متباينة بين أساتذة علم الاجتماع وعلم الاقتصاد فيما يخص مواقفهم تجاه تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية حيث أن الأساتذة في علم الاجتماع أجابوا أنه لا توجد هناك أهداف طويلة المدى يرجى تحقيقها وذلك بالنظر للواقع الذي تعيشه الكلية من خلال عدم اعتماد بحوثها في تغيير الواقع الاجتماعي وكذا للتهميش الذي تعيشه الكلية، وهي نفس المشاكل التي أشار فيها الأساتذة لضعف تمويل الكلية سابقا، وهو ما انعكس على الواقع إنتاج المعرفي.

بينما أجابت الحالات (6 ،7 ،8 ،9 ،10) أن هناك أهداف بالنظر لنوعية البرامج المدرسة والتي تربط الطالب فيما بعد التدرج بالواقع الاقتصادي في حين اتفق الأساتذة مع سابقيهم في نوعية المشاكل التي تعترض البحث ونستطيع القول أن الفرضية تحققت حيث أنها توافقت مع إجابات الأساتذة ولقد جاءت معظم الحالات بنفس الإجابات فيما يخص طبيعة الأهداف المسطرة التي علقوا عليها بأنها يجب أن تكون أكثر ملاءمة للواقع المعيشي الاقتصادي والاجتماعي

وأكثر ملاءمة من حيث الجانب الزمني بحيث تكون الأهداف مرسومة على المدى الطويل حتى يتسنى للباحثين التقييم الحقيقي لمدى قوة وفعالية هذه الأهداف والأنظمة العاملة على تطبيقها.

ثالثا :النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

"إصلاح التعليم العالي الجديد يمكن من تحقيق الأهداف العامة المسطرة من وجهة نظر الأساتذة"

جاءت الفرضية الثالثة في مجملها عن الإصلاح في التعليم العالي من حيث أنه برنامج خاص مسطر ضمن سياسة الوزارة الوصية، لنكشف عن وجهة نظر الأساتذة حول الإصلاح ونجاعته ومدى ملاءمته ومقارنة واقع الإصلاحات بالتنظيم القديم، فقد بينا من خلال الفرضية الثانية طبيعة هذه الأهداف من منظور الأساتذة.

فقد تحققت الفرضية وتوافقت إجابات الأساتذة مع مضمون الفرضية القائل بتمكين الإصلاح التعليم العال من تحقيق الأهداف المسطرة ، حيث نجد أن جميع الحالات (2،1 3، 4،.....10) أجابت أن التعليم العالي بحاجة الى إصلاحات فيما يخص المنظومة واختلفت إجابات الأساتذة حول طبيعة الإصلاحات من :إنشاء تخصصات جديدة وتعديل بعض التخصصات وكذا سد الاحتياجات المادية للقطاع، وربطه بالواقع الخارجي، وكذا التحكم في الأعداد الهائلة للطلبة وحسن توجيهها والاستفادة منها، وقد أكدت الحالات حول تقييم الواقع وتقدير النقائص ومن ثم إحداث الإصلاح.

وقد أجابت الحالات (1، 6 ،7 ،8) أن النظام الجديد LMD هو ذو مستوى عال، في حين أجابت باقي الحالات بأنه لا يجب التسرع في الحكم عليه وبأنه حاليا ذو مستوى متوسط، لكن يمكن أن يحقق نتائج مرضية في المستقبل ويمكن له فرض الصرامة في التدريس، وقد أجابت الحالات أن الإصلاح في طريقه لتحقيق النجاح ، أما فيما يخص الاقتراحات لإكمال الإصلاح وتدعيم نجاحه في الجامعة الجزائرية، فقد أجابت الحالات حول الاقتراحات لإكمال الإصلاح وتدعيم نجاحه : بالاهتمام بالدراسات العليا.

الإصلاحات تمس هيئة التدريس بتحسين أوضاعهم وكذا ربط الجامعة بالواقع الخارجي وفك العزلة بتحسين مردودية البحوث العلمية وربطها بالواقع ، وأن هذه الإصلاحات يجب أن يتم تقدير النقائص عن طريق خبراء في الميدان يقرون بنوعية الإصلاحات.

ونستنتج من هذه الإجابات أن الحالات في مجملها ترى أنه يجب إصلاح التعليم العالي وأن نوعية هذه الإصلاحات تمكن من تحقيق الأهداف العامة المسطرة.

11. التوضيات والاقتراحات:

من خلال دراستنا لموضوع تطور التعليم العالي في الجزائر خاصة بعد الاستقلال استنتاجنا بعض النقاط الأساسية فيما يخص الجامعة كهيكل اجتماعي منظم يهدف إلى المعرفة وهي على النحو التالي:

- أن الجامعة ليست محطة تزود بالعلم والمعرفة فقط، بل إن دورها وأهدافها أسمى من ذلك وهي أن تجعل من التعليم الجامعي يرقى إلى مصاف التعليم العالي في جميع دول العالم، وأن يحقق التطور الدوري إلى الأمام.

- أن الحريات والحقوق الجامعية المتاحة هي فضاء للنقاش والتطوير المعرفي والتبادل الثقافي وترسيخ المبادئ الوطنية والعمل على بناء العلاقات العلمية الناجحة، وغياب هذه الحريات والحقوق يعرقل تطور التعليم العالي.

- تلبية الطلب الاجتماعي الملحوظ في مستوى التدرج حسب التخصصات المختارة ، يؤكد التطور الكمي والكيفي للتعليم العالي، فمن خلال نفس النتيجة الجزئية يتبين جليا رأي الأساتذة في التكوين في التدرج والذي هو في مستوى تحت المتوسط، ويعاني تباينا كبيرا بين الأقسام .
- المستوى العالي للبحث العلمي يعكس فقط القدرات الشخصية للباحثين التي ينبغي تشجيعها حتى تصبح عامة لتحقيق التراكم العلمي المطلوب في جامعة قارب عمرها القرن من الزمن.
- معظم التقييمات التي تقدم بها الأساتذة مفيدة جدا في تطوير التعليم العالي فمن خلال الحديث عن الوسائل البيداغوجية المستعلمة لا تضمن الجودة في العملية التدريسية وترسي قواعد الجامعة التقليدية، كما أن التضخم الكبير لأعداد الطالبة واكتظاظ الأقسام يشكل عائقا في تطوير التعليم العالي.
- أن الأساتذة بمنظورهم للإحساس لدى الطلبة بالانتماء إلى الجزائر كأمة وشعب يعكس تأثير الثقافات الغربية الذي يهدد فعالية برامج التعليم العالي خاصة في بعض التخصصات الملزمة بتحقيق هذا الهدف.
- إن تطور التعليم العالي ومساهمته في برامج التنمية فهو تحقق في المستوى تحت المتوسط بالنسبة للهدف المذكور فحسب المبحوثين، الجامعة لم تنجح في جعل الطالب ولا الأستاذ كجزء هام في حركة التنمية وتفسيرهم في ذلك يعود إلى أن الجامعة منعزلة على المحيط الاجتماعي والاقتصادي.
- استنتجنا في المحور الثالث الخاص بطبيعة المشاكل والتحديات أن التدريس في مستواه العادي عال نوعا ما بالنظر إلى المجهودات التي تبذلها هيأة التدريس في المستوى ما بعد التدرج، والتعليم العالي بهذه النتيجة مطالب بتحقيق نفس المستوى في التدرج الذي هو يشكل عائقا في تقييم.
- مجمل الجهود المبذولة في مجال تطوير الإصلاح الهدف منها إيجاد الظروف الملائمة بيداغوجيا وعلميا وتنظيميا واجتماعيا لتكوين موارد بشرية متطورة كونها الركيزة الأساسية في تزويد البلاد وتحقيق التحديات.

- اقتراحـات الدراسـة المستقبليـة:

- الاستيعاب الجيد للأعداد الهائلة للطلبة الوافدين على الجامعة وحسن استقبالهم وتوجيههم لتخصصات تلائم قدراتهم ومستوياتهم الفكرية والعلمية.
-التنسيق الإجباري والدائم بين منظومتي التربية والتعليم العالي والتأكيد على أهمية دور الثانويات وتحديثها وتكوين أساتذة المراحل قبل الجامعية على أسس علمية تتلاءم والتطور السريع للعلوم.
-التحسين من النصوص التشريعية المتعلقة بالتسيير وتحديثها والعمل على عصرنتها في فترات محددة بناءا على دراسات تعكس الواقع الاجتماعي للمؤسسة.
-التقويم الدائم والمستمر القائم على النقد البناء لعمل الأجهزة الإدارية بصفة دورية، للتأكد من استمرارية تطبيق المعايير والاستقلالية الإدارية والديمقراطية على المستوى الإداري.
-التحسين والتطوير من الوضعية الاجتماعية للأساتذة وتمكينهم من التكنولوجيا، حتى يتسنى لهم التفرغ البحث.
-تفعيل فرق البحث وتشجيع الأعمال العلمية وتقديم التسهيلات للراغبين في الإنتاج المعرفي فيما يتعلق بفرق البحث، النشر وغيرها...

-بعث الثقة الدائمة بين الجهاز الإداري والأطراف الأخرى من طلبة وأساتذة وذلك من خلال تسهيل المعاملات الإدارية من خلال الدعم المالي والمعنوي والمادي.

الخاتمة

ورد في هذا البحث في جانبه النظري أن لقد تبين لنا بشكل جلي من خلال ما تطبيق نظامّ ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي يعد ضرورة حتمية وملحة في ظل الاتجاهات الحالية للتعليم العالي، فبالنظر لمدى أهميته أجريت العديد من الدراسات والبحوث في مختلف دول العالم حول تحديد الدراسات أن تطبيق نظام ضمان الجودة سياسة وسيرورة تطبيق هذا المدخل، وقد أوضحت هذ ه بكفاءة وفعالية في مؤسسة التعليم العالي، يتطلب تسطير الخطوط العريضة له من تحديد الهدف المناسب، الآلية المناسبة والنطاق المناسب؛ ثم العمل على ضمان الجودة الداخلية من خلال الاهتمام بتحقيق الجودة الشاملة والتحسين المستمر القائم على اجراءات التقييم الذاتي ، وفي الأخير يتم تبني اجراءات ضمان الجودة الخارجية التي ت تيح لها مقارنة سياستها وبرامجها وأدائها بما هو متعارف عليه لدى أصحاب الاختصاص، وهو ما يحسن من جودة التعليم العالي في المؤسسة ويؤدي بالنهاية إلى الشهادة بجودة هذا التعليم والاعتراف بذلك على الصعيد العالمي، غير أن النجاح في تطبيق هذا المدخل يعتمد بشكل أساسي على إدارة مختلف التغييرات المصاحبة لعملية تطبيقه خاصة ما يتعلق بجانب المقاومة

المصادر والمراجـــع:

- جودة محفوظ، ظاهر الكلالدة.(2004). منهجية البحث العلمي في علوم التربية. بيروت: عمان. دار الآفاق الجديدة
- وجيه محجوب.(1988). طرائق البحث العلمي ومناهجه.الأردن: الموصل. دار الكتاب للطبع و النشر.
- سعيد طه محمود، السيد محمد ناس.(2003). قضايا في التعليم العالي الجامعي.مصر: مركز آيات للطباعة والكمبيوتر.
- حمادات محمد.(2007). وظائف وقضايا معاصرة في الإدارة التربوية.الأردن:عمان. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- فوضيل دليو وآخرون.(2001). إشكالية المشاكل الديمقراطية في الجامعة الجزائرية. الجزائر: منشورات جامعة منتوري قسنطينة
- موريس أنجرس.(2004).منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي، وآخرون .الجزائر: دار القصبة للنشر.
- مزار أمين.(2001). منهجية البحوث العلمية في الدراسات الاجتماعية.الجزائر: دار الكتاب القصبة.
- عمار بوحوش.(1995). دليل الباحث في منهجية وكتابة الرسائل الجامعية.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- رشيد زرواتي.(2004). منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية.الجزائر: دار الكتاب الحديث.

- Isabelle POULIQUEN.(2010). "La Place Des Demarches Qualities Dans L’enseignement Supérieur". Actes du colloque internationale sur les enjeux de l’assurance qualité dans l’enseignement supérieur. Université De Skikda.
- M.J. MAIRATA et J.J. MONTAÑO et Maria PALOU OLIVER, "Qualité Et Contexte Actuel: Le Rôle Des Systèmes D’assurance Qualité (AQ) Et Les Perspectives D'avenir Des Systèmes D'assurance Qualité Dans Les Universités Espagnoles", Actes Du Colloque Internationale Sur La Démarche Qualité Dans L’enseignement Supérieur : Notions, Processus, Mise En Œuvre, Université De Skikda, Novembre,